لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت ومن لا عبيه يقول يا رب ثلاثا او ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة وقنا عذاب النار بجهر وجوب قوله في ثالثته وليس شك انه في الثانية او الثالثة اما الركعة وقنت فيها قوض اخر وقنت فيها كما والاصح بجهر ولو قنت في الاولى او الثانية سهوا لم يقنت في الثالثة والفرق ان الاصلي قنت على انه موضع القنوت فلا يتكرر بخلاف الثالثة ورجح الحلبي تكريره وفي الثانية لو نسي القنوت فتذكر في الركوع فالصحيح انه لا يقنت في الركوع ولا يعود الى القيام بل يمضي في صلاته ويسجد للسهو ولو بعد الركوع لم تفسد صلاته لان ركوعه قائم كما يرتفض انحنت وسجد للسهو قنت او لا لزواله عن محله وبخلاف ما لو تذكر الفاتحة والسورة في الركوع حيث يعود الى القيام ويأتي بهما ويعيد الركوع لارتفاض الاول لان الترتيب بين الركوع والقراءة فرض وبخلاف تكبيرات العيد اذا تذكرها في الركوع حيث يكبر فيه لانه محل لها مع العذر بخلاف القنوت فانه مختص بمحض القيام بعد بجر ولو ركع الامام قبل فراغ المقتدي من القنوت تابعه بخلاف التشهد ور قوله وقال الشافعي يقنت بعده لانه عليه الصلاة والسلام قنت في اخر الوتر واخره ما بعد الركوع ولنا انه عليه الصلاة والسلام قنت قبل الركوع وتأول ما رواه ان ما بعد نصف الشهر تطلق عليه اخره بريك قوله الا في النصف الاخير ذكرنا دليله وجوابه في الواجبات قوله ولا يقنت لغيره الا اذا نزل ما يشمل من نازلة فيقنت الامام في صلاة المحصر وقال جمهور اهل الحديث القنوت عند النازلة مشروع في الصلاة كلها جهرا والظاهر ان هذا القنوت قبل الركوع ايضا قوله يقنت في صلاة الفجر لانهم اطلاه الصلاة والسلام قنت في الفجر بعد الركوع ولنا قول ابن مسعود انه عليه والسلام قنت في الفجر شهرا ثم تركه ثم قوله اي يشرع المقتدي الامام ان فيه محضر المتابعة بالقنوت بخلاف ما لو انتهى في التشهد فان الاصح ان الوتر يقنتان فالمقتدي لا يسلم قبله الا لو يصلي

صحة بقية الوتر لان امامه لم يخرج بالتسليم عن صلاته لانه محتهر فيه فتنبه وعليه حمل ابن وهبان للان الاصح انه امام يتبع اذا لم يفصل بالسلام فان فصل لا يبقى قوله على جواز الاقتداء اشار الى ان اعتقاد الوجوب ليس بواجب على الحنفي وكل منهما محتاج الى نية الوتر فلم يختلف بهما زيلعي وبهذا اذا لم يتحقق من امامه ما يفسد صلاته في اعتقاده كما قدمناه في باب الامامة قوله وبعد الظهر اي المغربية لجبر النقصان والعشاء لبعده فظهر لطع الستطاني منح قوله حتى يكفر جاحدها فقيل ان الوتر لا يكفر جاحده بالاجماع وغايته ترك الخبر ان تكون كالوتر فكيف يكفر جاحدها والحق العيني من ذكر بأن المراد لا يكفر جاحد وجوب الوتر لا اصله والمراد هنا انه يكفر جاحد اصل سنة الخبر فلا تنافي حتى لو انكر الوتر نفسه يكفر امتب وقال الشيخ قاسم من انكر اصل الوتر واصل الاضحية كفر وفي المضمرات لو انكر سنة الخبر يخشى عليه الكفر بجر قوله بمنزلة الواجب بل قيل بوجوبها فلا يجوز صلاتها قاعدا ولا راكبا بلا عذر على الاصح ولا يجوز تركها لما لو صار مرهبا في القنوت بخلاف ما في السنن ولو يخبر بركعتين على ظن ان الفجر لم يطلع فاذا هو طالع لا يجزيه عن ركعتها المنوبرة وقدمنا في كتاب الصلاة ان القنوت على الاجزاء كالسنن لجبر سنة الخبر الاربع قبل الظهر لحديث من تركها لم تنله شفاعتي نعم الكل سواء قوله وندب الاربع اهل المركدة محسوبة من المستحب في الاربع بعد الظهر والعشاء وفي ان بعد المغرب وهل الكل بتسليمة او تسليمتين اختار الكمال الاول وفي حاشية صدر الشريعة لا في زيادة الشافعي المغرب بتسليمة واحدة لحديث ابن عمر رضي الله عنهما تكمل من المندوبات تحية للمسجد اي تحية رب المسجد وتدخل الاجماع على سنيتها في غير وقت كراهة ولا تسقط بالجلوس واذا تكرر دخوله يكفيه ركعتان في اليوم وتنوب عنها كل صلاة صلاها فرضا او سنة بلا سنية بجر كذا وحوله سنية الفرض او الاقتداء ينوب عنها ما يؤمر بها اذا دخله لغير الصلاة ويقدم الطواف عليها بهز ومن لم يتمكن منها لحدث او غيره يقول كلمات الشيخ اربعا كما في الصغرى ومنها صلاة الضحى وقتها